المحاضرة الخامسة: محاربة الفساد من طرف المنظمات والهيئات الدولية والمحلية

أولا- الهيئات الدولية المعنية بمكافحة الفساد:

1- منظمة الشفافية الدولية:

1-1-تعريفها: تأسست منظمة الشفافية الدولية في عام 1993، وهي منظمة مجتمع مدني تعنى بمكافحة الفساد وتعد المنظمة الرائدة في تكريس جهودها لكبح الفساد في دول العالم وتضم حاليا فروع في أكثر من 90 دولة في العالم، مقرها الرئيسي في العاصمة الالمانية برلين، تصدر عددا من التقارير والمؤشرات من ضمنها مؤشر مدركات الفساد. تعمل على مساعدة الدول والأفراد بعد انتشار الفساد المالي والإداري سواء على المستوى الرسمي أو غير الرسمي، مهمتها أن تزيد من فرص ونسب مساءلة الحكومات، وتقييد الفساد المحلي والدولي، وهي تمثل حركة دولية لمحاربة الفساد بشكل مستمر، كما أن المنظمة تلعب دورا هاما في زيادة الوعي العام بمخاطر الفساد في الكثير من الدول.

1-2-نشأتها: عمل بيتر آيجن مديرا للبنك الدولي لمدة عقود طويلة، وأكسبته إقامته الطويلة في إفريقيا حساسية خاصة ووعياً بالتأثير الهَدّام للفساد، ولذلك قام في البداية بمحاولة مناقشة هذا الموضوع في إطار هيئة عمله داخل البنك الدولي. وفي هذا السياق أصبح جليا أن الرأي السائد في ذلك الحين يقر بأن الفساد جزأ من الثقافة الإفريقية ولذلك يجب على الدول المانحة القبول به، وخيم العواقب، وخاصة إذا أخذنا المعطيات السياسية لصراع القطبين الشرقي-الغربي بعين الاعتبار. واستناداً إلى ذلك تم محاولة كسب النخب الحاكمة في الدول النامية ومد جسور ربط وثيقة بينها وبين دول الغرب الصناعية، وذلك من خلال دفع مبالغ سخية لها وعدم فرض شروط تقيد حرية حركتها. ونظراً لذلك فقد تم تحريم أية نقاش حول عمليات الاختلاس وتشجيع الفساد داخل البنك الدولي وتم تبرير ذلك بالتنويه إلى مبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول المستقبلة للمساعدات. كما وضعت سنة 2000 ميثاق سمي ميثاق الاستقامة، ويتضمن مبادئ العمل من اجل مكافحة الرشوة في القطاع العام وهذا بالاعتماد على الشفافية والوضوح حول المشاريع العامة، وابتداءا من سنة 2001 بدأت المنظمة تصدر تقارير سنوية حول معدلات الفساد في دول العالم بالاعتماد على جملة من الاليات ومنها مؤشر مدركات الفساد. وفي سنة 2002 تحولت الى أكبر منظمة دولية غير حكومية وتضم اكثر من 100 فرع لها في دول العالم وتهدف الى تحقيق جملة من الأهداف.

1-3-انجازات المنظمة: من أهم ما قامت به المنظمة هو وضع مؤشر مدركات الفساد لقياس مدى تفشي الفساد في مختلف دول العالم، ويستند هذا المؤشر إلى دراسات متنوعة ترصد آراء المستثمرين المحليين والأجانب والمتعاملين مع الإدارة الحكومية المعنية والخبراء المحللين حول الإجراءات المتبعة ودرجة المعاناة التي تعترضهم في تنفيذها ونظرتهم إلى مدى انتشار الفساد والرشوة، وتنحصر قيمة هذا المؤشر بين(صفر و 10 نقاط).

جدول: مؤشر درجة الفساد CPI في الدول العربية حسب منظمة الشفافية الدولية

الدول العربية	سنة 2007		سنة 2008		سنة 2011	
	الترتيب الدولي	CPI	الترتيب الدولي	CPI	الترتيب الدولي	CPI
المغرب	72	3.5	80	3.5	80	3.4
موريتانيا	123	2.6	115	2.8	143	2.4
الجزائر	99	3.0	92	3.2	112	2.9
تونس	61	4.2	62	4.4	73	3.8
ليبيا	131	2.5	126	2.6	168	2.0
مصر	105	2.9	115	2.8	112	2.9
السودان	172	1.8	173	1.6	177	1.6
جيبوتي	105	2.9	102	3.0	100	3.0
الصومال	179	1.4	180	1.0	182	1.0
اليمن	131	2.5	141	2.3	164	2.1
الإمارات	34	5.7	35	5.9	28	6.8
السعودية-1	79	3.4	80	3.5	57	4.4
قطر-2	32	6.0	28	6.5	22	7.2
البحرين-3	46	5.0	43	5.4	45	5.1
عمان-4	53	4.7	41	5.5	50	4.8
الكويت-5	60	4.3	65	4.3	54	4.6
6-الأردن	53	4.7	47	5.1	56	4.5
7-سوريا	138	2.4	147	2.1	129	2.6
8-لبنان	99	3.0	102	3.0	134	2.5
9-العراق	178	1.5	178	1.3	175	1.8

المصدر: تقرير منظمة الشفافية الدولية، الموقع الالكتروني: www.transparency.org //:http،

2-البنك الدولي:

مؤسسة دولية تحاول دعم الدول من خلال مشاريع التنمية، حيث تهتم أيضا بمعايير الشفافية، وأداء الحكومات والحد من الفساد، عبر تعليق المشاريع والمساعدات المقدمة للدول التي فيها الفساد، إذ تقدم سنويا تقريرا مفصل عن الدول التي ينتشر فيها الفساد، وانحراف الحكومات عن دورها المنوط بإرساء واحترام قواعد التنمية المستدامة، حيث ترتب الدول عبر مسوحات استطلاع رأي، وبيانات لتقصي الحقائق.

3- المنظمة العالمية للبرلمانين ضد الفساد:

تأسست هذه المنظمة في مؤتمر برلماني دولي عقد في كندا وهي منظمة معنية بتعزيز مبادئ المساءلة والنزاهة والشفافية وقد توسعت لتضم أكثر من 250 برلماني من 72 بلداً، وتقوم المنظمة بدور التنسيق العالمي بين مختلف البرلمانيين، أما فروعها الإقليمية فتعمل على تفعيل قدرة البرلمانين في مواجهة قضايا الفساد. وتسعى المنظمة إلى تحقيق جملة من الاهداف منها وضع دليل للبرلمانين لكيفية السيطرة على الفساد، وتوفير مادة تدريبية للبرلمانين على موضوع الموازنة والمراقبة المالية، وإصدار مدونة سلوك للبرلمانين وقياس أداء الدور الرقابي للبرلمانيين.

4- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد:

جاءت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وهي الصك الاول والوحيد الملزم قانونيا لمكافحة الفساد. وقد اعتمدت الجمعية العامة الاتفاقية في تشرين الاول أكتوبر 2003، ودخلت حيّز النفاذ في 14 ديسمبر 2005 وحتى الآن، وقّعت عليها 140 دولة وصادقت عليها 107 دول، لتصبح دولا اطراف بصفة كاملة. وتلزم اتفاقية مكافحة الفساد الدول بما يلي:

●**منع الفساد:** من خلال انشاء هيئات مكافحة الفساد، وتعزيز الشفافية في تمويل الحملات الانتخابية والاحزاب السياسية، وتعزيز النزاهة في الخدمة العامة، وتعزيز الشفافية والمساءلة في المالية العمومية والاشتراء العمومي والقضاء؛

●**جعل الفساد جريمة جنائية:** وليس فقط الرشوة واختلاس الاموال العمومية بل ايضا المتاجرة بالنفوذ واخفاء عائدات الفساد وغسلها، وتشمل الاتفاقية أيضا الفساد في القطاع الخاص؛

●**التعاون على مكافحة الفساد:** أي ان البلدان ملزمة بموجب الاتفاقية بتقديم اشكال محددة من المساعدة القانونية المتبادلة، وتيسير تسليم المطلوبين، ودعم تعقّب وتجميد وضبط ومصادرة عائدات الفساد؛

●**إعادة الموجودات المسروقة:** استرداد الموجودات مبدأ أساسي من مبادئ الاتفاقية. وتتضمن الاتفاقية تدابير مبتكرة تلزم البلدان بإعادة الموجودات المسروقة إلى أصحابها الشرعيين .وينبغي أن لا تعود قوانين السرية المصرفية عائقا أما العدالة. وتستطيع المساعدة القانونية المتبادلة ان تخترق البيروقراطية لتجمع الادلة اللازمة للامساك بالمذنبين واستعادة الموجودات المسروقة.

ثانيا: الهيئات المحلية والعربية المعنية بمكافحة الفساد

1- الهيئات المحلية المعنية بمكافحة الفساد:

تتمثل في إنشاء العديد من المنظمات تعمل على المستوى المحلي تم بمكافحة الفساد بكل أشكاله، ويمكن إيجاز أعمال هذه المنظمات فيما يلي:

1-1-منظمات منبثقة من السلطة المحلية: حيث أنه في إطار هذه المنظمة يمكن تفعيل دور العاملين من جانب في عمليات الرقابة وكذلك المواطنين لتنمية الحس بأهمية المحافظة على المال العام ومراقبة إنفاقه على المشاريع المختلفة ومطالبة المنظمات المسؤولة أن تكون أكثر شفافية في نشر المعلومات الخاصة بعملها، وتقديم الإحصائيات اللازمة لهيئات منظمات المجتمع المدني لغرض بناء ثقة بينها وبين هذه الهيئات المدنية والجمهور؛

1-2-منظمات المجتمع المدني: لهذه المنظمات دورا كبيرا في اكتشاف ومتابعة حالات الفساد الإداري وجمع المعلومات عنها وعرضها بكل صدق وأمانة لكي يطلع عليها الجمهور والمنظمات المسؤولة ومن ثم معالجتها، ومن أمثلة منظمات المجتمع المدني وسائل الإعلام المرئي والمسموع وجمعيات الدفاع عن حقوق المستهلكين وجمعيات حماية البيئة وجمعيات محاربة الفساد؛

1-3-منظمات وأفراد القطاع الخاص: هذه يجب أن تعطي أيضا مثالا حسنا يمكن أن تجسده من خلال ممارستها الأخلاقية وتبنيها لدور أكبر في إطار مسؤوليتها الاجتماعية؛

1-4-منظمة الوحدة الاقتصادية وجامعة الدول العربية: على المستوى الإقليمي يمكن أن تتعامل الدول والمؤسسات في مجموعة لمحاربة حالات الفساد الإداري على صعيد الإقليم في إطار معاهدات ثنائية أو جماعية تجسد رغبة هذه الدول والمؤسسات في الارتقاء؛

1-5-مصالح الإقليم وشعوبه: تجدر الإشارة هنا أنه هناك مشروع مقترح لإنشاء منظمة عربية لمكافحة الفساد على غرار منظمة الشفافية الدولية.

2- الجهود العربية في مجال مكافحة الفساد :

حاولت الدول العربية القيام ببعض الجهود فيما يتعلق بمكافحة الفساد الإداري، و يمكن إيجازها فيما يلي:

- ✓ انعقاد مؤتمر وزراء الداخلية العرب في عام. 1987
- ✓ انعقاد مؤتمرات بالمنظمة العربية للتنمية الإدارية في القاهرة عام 1999 وخصصت حلقة كاملة من هذا المؤتمر لموضوع الفساد ثم تلاه مؤتمر في بيروت عام 2002.
- ✓ انعقاد بعض المؤتمرات في الجامعة العربية.
- ✓ وثيقة الإسكندرية 2004 التي بلورت رؤية عربية أصيلة حول قضايا الإصلاح وأولوياتها، تضمنت محاور عدة للإصلاح.
- ✓ وثيقة مسيرة التطوير والتحديث والإصلاح التي تبنتها القمة العربية في تونس 2004.